

باب ما يختلف به عدد الطلاق

ويعتبر بالرجال، فيملك حرٌّ ومبعضٌ ثلاثاً ولو زوجي أمة. وعبدٌ، ولو طراً رقه، أو معه حرة، ثنتين.

شرح منصور

باب ما يختلف به عدد الطلاق وما يتعلق به

(ويعتبر) عدده (١) (بالرجال) حرية ورقاً، روي عن عمر، وعثمان، وزيد، وابن عباس (٢)؛ لأنه خالص حق الرجال، فاعتبر به، كعدد المنكوحات، ولحديث الدارقطني (٣) عن عائشة مرفوعاً: «طلاق العبد اثنتان، فلا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره، وقرء الأمة حيضتان، وتتزوج الحرة على الأمة ولا تتزوج الأمة على الحرة». وما روي عن عائشة مرفوعاً: «الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان». رواه أبو داود، وابن ماجه (٤). فقال أبو داود: من رواية مظاهر بن أسلم. وهو منكر الحديث. (فيملك حرٌّ) ثلاث تطليقات، (و) يملك (مبعضٌ ثلاثاً) لأنه لا تمكن قسمته في حقه؛ لاقتضاء الحال أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق، وليس له ثلاثة أرباع، فكمل في حقه، ولأن الأصل إثبات الطلقات الثلاث في حق (٥) كل مطلق (٦)، خولف في كامل الرق، وبقي فيما عداه على الأصل. (ولو) كان الحر (٧) والمبعض (زوجي أمة).

(و) يملك (عبدٌ ولو طراً رقه) كذمي تزوج، ثم لحق بدار حرب، فاسترق قبل أن يطلق طلقتين، (أو) كان (معه) أي: العبد (حرة، ثنتين) ولو مديراً أو مكاتباً؛ لما سبق. وإن طلق الذمي طلقتين، ثم استرق، ملك تنمة الثلاث؛ لأن الثنتين وقعتا غير محرمتين، فلا يتغير حكمهما/ بالرق الطاريء بعدهما.

١٤٩/٣

(١) ليست في (س).

(٢) أخرج قول عثمان وزيد عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٩٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٨٣/٥. وأخرج قول ابن عباس عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٩٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» ٨٣/٥. ولم نقف على قول عمر.

(٣) في سننه ٣٩/٤. والذي فيها: «تطليقتان».

(٤) أبو داود (٢١٨٩)، وابن ماجه (٢٠٨٠).

(٥) ليست في (ز).

(٦) بعدها في (س): «وإنما».

(٧) في (س): «الحر».

فلو علقَ عبدٌ الثلاثَ بشرطٍ، فوُجِدَ بعدَ عتقِهِ، وقعتْ. وإن علقها
بعتقِهِ، فَعَتَقَ، لغتِ الثالثةُ.

ولو عتقَ بعدَ طليقةٍ، مَلَكَ تمامَ الثلاثِ. وبعدَ طليقتينِ، ولو عتقا
معاً، لم يملكِ ثالثةً.

وقوله: أنتِ الطلاقُ، أو: يِلزُمُنِي ، أو لازِمٌ لي، أو: عليّ ونحوه،
صريحٌ: منجِزاً، أو معلّقاً، أو محلّوفاً به.....

(فلو علقَ عبدٌ) الطليقاتِ (الثلاثِ بشرطٍ، فوُجِدَ) الشرطُ (بعدَ عتقِهِ،
وقعت) الثلاثُ؛ لملكه لها حينَ الوقوعِ. (وإن علقها) أي: الثلاثِ (بعتقِهِ) بأن
قال: إن عتقتُ فأنتِ طالقٌ ثلاثاً، (فَعَتَقَ، لغتِ) الطليقةُ (الثالثةُ) وصححه في
«الفروع»، وغيره.

(ولو عتقَ بعدَ طليقةٍ، مَلَكَ تمامَ الثلاثِ) لأن الطليقةَ غيرَ محرمة. (و) لو
عتقَ (بعدَ طليقتينِ) لم يملكِ ثالثةً؛ لأنهما وقعتا محرمتينِ، (ولو عتقا) أي:
الزوجَ والزوجةَ (معاً) بعدَ طليقتينِ، (لم يملكِ ثالثةً) لما تقدم.

(وقوله) أي: الزوجَ لزوجته^(١): (أنتِ الطلاقُ) أو: أنتِ طلاقُ، (أو يِلزُمُنِي)
الطلاقُ، (أو) الطلاقُ (لازمٌ لي، أو) قال: الطلاقُ (عليّ، ونحوه) كعليّ يمين
بالطلاقِ، (صريحٌ) فلا يحتاجُ إلى نيةٍ، سواءَ كانَ (منجِزاً) كأنتِ الطلاقُ^(٢)،
ونحوه (أو معلّقاً) بشرطِ، كأنتِ الطلاقُ^(٣) إن دخلتِ الدارَ، ونحوه، (أو محلّوفاً به)
كأنتِ الطلاقُ^(٤) لأقومنِ، ونحوه؛ لأنه مستعملٌ في عرفهم، كما في قوله:

فأنتِ الطلاقُ وأنتِ الطلاقُ وأنتِ الطلاقُ ثلاثاً تماماً^(٤)

(١) في (ز): «والزوجة».

(٢) في (س): «طالق».

(٣) في (ز): «طالق».

(٤) نسبة ابن قتيبة في «عيون الأخبار» إلى أعرابي. «عيون الأخبار» ١٢٧/٤.

ويقع به واحدة، ما لم ينو أكثر. فمن معه عددٌ، وثم نية، أو سببٌ يقتضي تعميماً أو تخصيصاً، عمل به. وإلا وقع بكل واحدة طلاقاً.
و: أنت طالق، ونوى ثلاثاً، فثلاث، كنيتهابأنت طالقاً.
و: أنت طالق واحدة، أو: واحدة بائنة، أو: واحدة بئنة، فرجعية في مدخول بها، ولو نوى أكثر.

شرح منصور

وكونه مجازاً لا يمنع كونه^(١) صريحاً؛ لتعذر حمله على الحقيقة، ولا محل له^(١) يظهر سوى هذا المحل، فيتعين فيه. (ويقع به واحدة) لأن أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثاً، ولا يعلمون أن «ال»^(٢) فيه للاستغراق، وينكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثاً، (ما لم ينو أكثر) من واحدة، فيقع ما نواه.

(فمن معه عددٌ) من زوجاته، وقال: علي الطلاق، أو: يلزمي ونحوه إن فعلت كذا، وفعله (وتم) بفتح المثلثة، أي: هناك (نية) تقتضي تعميماً أو تخصيصاً، (أو) ثم (سببٌ يقتضي تعميماً أو تخصيصاً) لبعض نسائه، (عمل به) أي: بما يقتضي التعميم أو التخصيص، (وإلا) يكن ثم^(٣) ما يقتضي تعميماً أو تخصيصاً، (وقع بكل واحدة) من الزوجات (طلقة) لأن تخصيصه ببعضهن لا دليل عليه.

(و) من: قال لزوجته: (أنت طالق ونوى ثلاثاً، فثلاث) تقع بها (كنيتها) ^(٤) أي: الثلاث، (ب) قوله: (أنت طالق طلاقاً) لأن المصدر يقع على الكثير والقليل، فقد نوى بلفظه ما يحتمله، وإن أطلق، فواحدة؛ لأنها اليقين، كما لو نوى واحدة.

(و) قوله لها: (أنت طالق واحدة أو) طالق (واحدة بائنة، أو) طالق (واحدة بئنة) أو: واحدة تملكي بها نفسك، ولا عوض، (ف) واحدة (رجعية في مدخول بها، ولو نوى أكثر) من واحدة لوصفها بواحدة، والأصل فيها أن تكون رجعية،

(١) ليست في (ز).

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (س).

(٤-٤) ليست في (ز).

و: أنتِ طالقٌ واحدةٌ ثلاثاً، أو: ثلاثاً واحدةً، أو: طالقٌ بائناً، أو: طالقٌ ألبتةً، أو: بلا رجعةٍ، فثلاثٌ.

و: أنتِ طالقٌ هكذا، وأشار بثلاثِ أصابعٍ، فثلاثٌ. وإن أرادَ المقبوضتين، ويُصدّق في إرادتهما، فثنتان. وإن لم يقل: هكذا، فواحدةٌ.

ومن أوقعَ طليقةً، ثم قال: جعلتها ثلاثاً، ولم ينوِ استئنافَ طلاقٍ بعدها، فواحدةٌ.

وإن قال: واحدةً، بل هذه ثلاثاً، طَلَّقْتُ واحدةً، والأخرى ثلاثاً.

فلا تخرج بوصفها بذلك عن أصلها، وإنما كانت بائناً بالعوض؛ لضرورة الافتداء.

شرح منصور

(و) إن قال: (أنتِ طالقٌ واحدةٌ ثلاثاً أو: طالقٌ ثلاثاً واحدةً، أو: طالقٌ بائناً أو: طالقٌ/ ألبتةً أو) طالقٌ (بلا رجعةٍ، فثلاثٌ) تقع بذلك؛ لتصريحه بالعددِ أو وصفه الطلاق بما يقتضي الإبانة.

١٥٠/٣

(و) إن قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ هكذا وأشار بثلاثِ أصابعٍ، فثلاثٌ) تقع، (وإن أراد) الأصبعين (المقبوضتين، ويصدق في إرادتهما) لاحتماله، (فثنتان) لأن العدد يكون تارة بقبض الأصابع، وتارة ببسطها، والقبض يكون في أول العدد دون البسط، (وإن لم يقل: هكذا، فواحدةً. ومن أوقع طليقةً، ثم قال: جعلتها ثلاثاً، ولم ينوِ استئنافَ طلاقٍ بعدها، فـ) طليقةً (واحدةً) لأنها لا تصير ثلاثاً. وظاهره: إن أراد استئنافَ طلاقٍ، وهي رجعية، وقع تنمة الثلاث. (وإن قال) لإحدى امرأتي: أنتِ طالقٌ (واحدةً، بل هذه) مشيراً للزوجة الثانية (ثلاثاً، طَلَّقْتُ) المخاطبة أولاً (واحدةً، والأخرى ثلاثاً) لإيقاعه بهما كذلك، ومثله: لزيد عليّ هذا الدرهم، بل لعمر وهذان الدرهمان، (فيجب عليه الدرهمان^١)، ولا يصح إضرابه عن الأول.

(١-١) ليست في (ز).

وإن قال: هذه، لا بل هذه، أو: أنت طالق، لا بل أنت طالق، طَلَّقْتَا.
 وإن قال: هذه أو هذه، وهذه طالق، وَقَعَ بِالثَّالِثَةِ وَإِحْدَى
 الْأُولَيَيْنِ، كهذه أو هذه، بل هذه .
 وإن قال: هذه وهذه أو هذه، وَقَعَ بِالْأُولَى وَإِحْدَى الْأُخْرَيَيْنِ،
 كهذه بل هذه أو هذه.
 و: طالق كلَّ الطلاق، أو أكثره، أو جميعه، أو منتهاه، أو غايته،
 أو أقصاه، أو: عددَ الحصى، أو القطر، أو الرمل، أو الريح، أو
 التراب، ونحوه،.....

شرح منصور

(وإن قال) لإحداهما: (هذه) طالق، وأشار إليها، (لا بل هذه) مشيراً
 للأخرى، طَلَّقْتَا. (أو) قال لإحداهما: (أنت طالق) وقال للأخرى: (لا بل
 أنت طالق، طَلَّقْتَا) لأنه لا يصح إضرابه عن طلقها أولاً.
 (وإن قال) من له ثلاث زوجات مشيراً إليهن: (هذه أو هذه) طالق،
 (وهذه طالق، وقع) الطلاق (بالثالثة) لإيقاعه بها، (و) وقع بـ (إحدى
 الأوليين) لأنَّ «أو» لأحد الشيعيين، (ك) ما لو قال: (هذه أو هذه) طالق،
 (بل هذه) طالق، فيقع بالثالثة وإحدى الأوليين.
 (وإن) أشار إليهن و(قال: هذه) طالق (وهذه أو هذه) طالق^(١)، (وقع)
 الطلاق (بالأولى وإحدى الأخرين، ك) ما لو قال: (هذه) طالق (بل هذه
 أو هذه) فتطلق الأولى وإحدى الأخرين.
 (و) إن قال لامرأته: أنت (طالق كلَّ الطلاق أو أكثره) أي: الطلاق
 (أو جميعه، أو منتهاه، أو غايته، أو أقصاه، أو) أنت طالق (عدد الحصى، أو)
 عدد (القطر، أو^(٢) عدد الرمل، أو^(٣)) عدد (الريح، أو) عدد (التراب،
 ونحوه) كالنجوم والجبال والسفن والبلاد، فثلاث، ولو نوى واحدة؛ لأن هذا
 اللفظ يقتضي عدداً، والطلاق له أقلُّ وأكثر، فأقلُّه واحدة، وأكثره ثلاث.

(١) ليست في (ز) و(م).

(٢-٣) ليست في الأصل.

أو: يا مئة طالق، فثلاث، ولو نوى واحدة.
 وكذا كالف، ونحوه، فلو نوى كالف في صعوبتها، قَبِلَ حُكْمًا.
 و: أشده، أو أغلظه، أو أطوله، أو أعرضه، أو: ملء البيت أو الدنيا،
 أو مثل الجبل، أو عظمه، ونحوه، فطلقة، إن لم ينو أكثر.
 و: من طلبة إلى ثلاث، فثنتان.
 و: طلبة في ثنتين، ونوى طلبة معهما، فثلاث.

وكذا: أنت طالق عدد الماء، والزيت، ونحوه من أسماء الأجناس، لتعدد أنواعه
 وقطراته، أشبه الحصى. (أو) قال لها: (يا مئة طالق، فثلاث) تقع، كقوله:
 أنت مئة طالق، (ولو نوى واحدة) لأنه لا يحتمل لفظه.

شرح منصور

(وكذا): أنت طالق (كالف، ونحوه) كمئة، (فلو نوى كالف في
 صعوبتها) دين، (وقبل حكماً) لأن لفظه يحتمله.

(و) إن قال لها: أنت طالق (أشده) أي: الطلاق (أو أغلظه، أو أطوله،
 أو أعرضه، أو) أنت طالق (ملء البيت، أو) ملء (الدنيا، أو مثل (١) الجبل
 أو عظمه) أي: الجبل، (ونحوه) كعظم الشمس أو القمر، (فطلقة، إن لم ينو
 أكثر) لأن هذا الوصف لا يقتضي عدداً، وتكون رجعية في مدخول بها إن لم
 تكن مكتملة لعدد الطلاق. فإن نوى أكثر، وقع ما نواه.

١٥١/٣

(و) إن قال لامرأته: أنت طالق (من طلبة إلى ثلاث) طلقات،
 (ف) طلقتان (ثنتان) لأن ما بعد الغاية لا يدخل؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ
 إِلَىٰ آتَمٍ﴾ [البقرة: ١٨٧] وإن قال: أنت طالق ما بين واحدة وثلاث،
 فواحدة؛ لأنها التي بينهما.

(و) أنت طالق (طلقة في ثنتين، ونوى طلبة معهما، فثلاث) طلقات
 تقع؛ لأنه أقر على نفسه بالأغلظ.

(١) في (س): «ملء».

وإن نوى موجبه عند الحُسَّاب، ويعرفه، أو لا، ففنتان.
وإن لم ينو شيئاً، وقع من حاسبٍ طلقتان، ومن غيره طلقه.

فصل

وجزء طلقه، كهي. فأنت طالقٌ نصف، أو ثلث، أو سدس، أو وثلث
وسدس طلقه، أو: نصفيهما، أو: نصف طلقه، ثلث طلقه، سدس طلقه،

شرح منصور

(وإن نوى) بهذا اللفظ (موجبه عند الحُسَّاب و) هو (يعرفه أو لا)
يعرفه، (فنتان) لأن ذلك موجب عندهم.

(وإن لم ينو شيئاً) بقوله: أنت طالق طلقه في ثنتين، (وقع من حاسب طلقتان)
لأن الظاهر من حاله إرادة الضرب، (و) وقع (من غيره) أي: غير الحاسب (طلقه)
لأن لفظ الإيقاع اقترن بالواحدة، وجعل الاثنتين ظرفاً ولم يقترن بهما^(١) إيقاع.

(وجزء طلقه كهي) لأن مبناه على السراية كالتعق فلا يتبعض. (فإن قال
لزوجته: (أنت طالقٌ نصف) طلقه، فواحدة. (أو) قال: أنت طالق (ثلث)
طلقه، فواحدة. (أو)^(٢) أنت طالق (سدس) طلقه، فواحدة؛ لأن ذكر ما لا
يتبعض في الطلاق ذكرٌ لجميعة، كأنك نصف طالق^(٣) وكذا: أنت^(٤) طالق
جزء طلقه. (أو) أنت طالق نصف و(ثلث وسدس طلقه) فواحدة؛ لدلالة
عدم ذكر طلقه مع كل جزء، على أن هذه الأجزاء من طلقه غير متغايرة.
^(٥) (أو) قال: أنت طالق (نصفيهما) أي: نصفي طلقه، فواحدة؛ لأن نصفي الشيء
كله^(٥). (أو) قال: أنت طالق (نصف طلقه، ثلث طلقه، سدس طلقه) فواحدة؛
لدلالة حذف العاطف على أن هذه الأجزاء من طلقه واحدة، وأن الثاني بدلٌ

(١) في (س): «بها».

(٢) بعدها في (م): «قالت».

(٣) في (م): «طلقه».

(٤) ليست في الأصل.

(٥-٥) ليست في (ز) و(س).

أو: نصف، أو ثلث، أو سدس، أو ربع، أو ثمنَ طَلَقَتَيْنِ ونحوه،
فواحدةً،

أو: نصفِي طَلَقَتَيْنِ، أو: ثلاثة أنصافٍ، أو أربعة أثلاثٍ، أو خمسة
أرباعٍ، طَلَقَةٍ، ونحوه، فثنتان.

و: ثلاثة أنصافٍ، أو أربعة أثلاثٍ، أو خمسة أرباعٍ، طَلَقَتَيْنِ، ونحوه،
أو: نصفَ طَلَقَةٍ، وثلثَ طَلَقَةٍ، وسدسَ طَلَقَةٍ ونحوه،

من الأول، والثالث بدل من الثاني، والبدل هو المبدل منه أو بعضه. كذا:
أنت طالق نصف طلقة وثلثها وسدسها؛ لأن الجميع من طلقة، ولا تزيد عليها.

شرح منصور

(أو) قال: أنت طالق (نصف) طلقتين، (أو) قال: (ثلث) طلقتين، (أو)
قال (سدس) طلقتين، (أو) قال: (ربع) طلقتين، (أو) قال: (ثمن) طلقتين،
ونحوه) كخمسٍ أو سبعٍ أو تسعٍ أو عشرٍ طَلَقَتَيْنِ / (فواحدةً) تطلق؛ لأن نصف
الطلقتين طلقة، وثلثهما ثلثا طلقة، وسدسهما ثلثُ طلقة، وربعمها نصفُ طلقة،
وثنهما ربعُ طلقة، وخمسهما خمسا طلقة، وقس عليه، ثم تكمل.

١٥٢/٣

(أو) أنت طالق (نصفي طلقتين) فثنتان؛ لأن نصفي الشيء جميعه، فهو
كانت طالق طلقتين. (أو) أنت طالق (ثلاثة أنصافٍ) طلقة، فثنتان؛ لأنَّ ثلاثة
الأنصاف طلقةٌ ونصفٌ، فيكمل، (أو) أنت طالق (أربعة أثلاثٍ) طلقة،
فثنتان، (أو خمسة أرباع طلقة) فثنتان، (ونحوه) كثمانية أسباعٍ طَلَقَةٍ،
(فثنتان) لأن ذلك طلقةٌ وجزءٌ^(١)، فيكمل؛ لأنه لا يتبعض.

(و) أنت طالق (ثلاثة أنصافٍ) طلقتين، فثلاث. نصًّا، لأن نصف
الطلقتين واحدة، وقد كرره ثلاثاً، أشبه أنت طالق ثلاثاً. (أو) قال: (أربعة
أثلاثٍ) طلقتين، فثلاث؛ لأنها ثمانية أثلاث بطلقتين وثلثا طلقة، ويكمل. (أو)
قال: (خمس أرباع طلقتين) فثلاث؛ لأن مجموعهما عشرة أرباع باثنتين
ونصف، فيكمل. (ونحوه) كسبعة أسداس طلقتين، فثلاث. (أو) أنت طالق
(نصفَ طَلَقَةٍ، وثلثَ طَلَقَةٍ، وسدسَ طَلَقَةٍ، ونحوه) كربع طلقة، وخمس طلقة

(١) بعدها في (ز): «وطلقة».

فثلاثٌ. ولأربع: أوقعتُ بينكن، أو عليكن طليقةً، أو ثنتين، أو ثلاثاً،
 أو أربعاً، أو لم يقل: أوقعتُ، وقع بكل طليقةً.
 و: خمساً، أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانية، وقع بكل ثنتان.
 و: تسعاً فأكثر، أو:

شرح منصور

وتسع طليقة، (فثلاث) لدلالة اللفظ أن كل جزء من طليقة غير التي منها الجزء الآخر، وإلا لم يحتاج إلى تكرار لفظ طليقة، فيقع من كل واحدة جزء، فتكمل، وأيضاً فاللفظ إذا ذكر، ثم أعيد منكرراً، فالثاني غير الأول، وإن أعيد معرّفاً، فهو الأول، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٥-٦] فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، فلهذا قيل: لن يغلب عسر يسرين. ومن قال لامرأته: أنت طليقة، أو نصف طليقة، ونحوه، أو ثلث طالق، ونحوه، فطليقة، بناء على أن: أنت الطلاق، صريح.

(و) إن قال (لأربع) زوجاته: (أوقعتُ بينكن) طليقة، أو ثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً، (أو) قال لمن: أوقعتُ (عليكن طليقةً، أو ثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً) وقع بكل طليقة. (أو لم يقل: أوقعت) بل قال: بينكن أو عليكن طليقة، أو ثنتان، أو ثلاث، أو أربع، (وقع بكل) واحدة منهن (طليقة) لاقتضاء اللفظ قسمة ما أوقعه بينهن، فلكل واحدة من الطليقة ربع، ومن الثنتين نصف، ومن الثلاث ثلاثة أرباع، ثم يكمل، ومن الأربع واحدة.

(و) إن قال للأربع: أوقعتُ بينكن أو عليكن (خمساً) أي: خمس طلاقات، (أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانية) وكذا إن لم يقل: أوقعت، (وقع بكل) واحدة منهن (ثنتان) لأن نصيب كل واحدة من خمسة واحدة وربع، ومن ست واحدة ونصف، ومن سبعة واحدة وثلاثة أرباع،^(١) ويكمل الكسر، ومن ثمانية طلقتان. (و) إن قال لأربع: أوقعت بينكن أو عليكن (تسعاً فأكثر) كعشر طلاقات، أو إحدى عشرة، أو اثني عشرة، أو لم يقل: أوقعتُ، وقع ثلاث لما (١) مر^(٢). (أو) قال لأربع (٣): أوقعت

(١) في الأصل: «كما مر».

(٢-٢) في (ز): «واثني عشرة، ولو لم يقل: أوقعت، وقع ثلاث، وتسعاً فأكثر، لما مر».

(٣) ليست في الأصل و(ز) و(م).

لِبُنْكِ، أَوْ مَنِيْكَ، أَوْ رُوْحُكَ، أَوْ حَمْلِكَ، أَوْ سَمْعِكَ، أَوْ بَصْرِكَ، أَوْ سَوَادُكَ، أَوْ بِيَاضِكَ أَوْ نَحْوَهَا، أَوْ يَدُكَ، وَلَا يَدَهَا، طَالِقٌ، أَوْ: إِنْ قَمِتَ فَهِيَ طَالِقٌ، فَقَامَتْ وَقَدْ قَطِعَتْ، لَمْ تَطْلُقْ. وَعِتْقٌ فِي ذَلِكَ، كَطَلَاقٍ.

فصل فيما تخالف به المدخول بها غيرها

تَطْلُقُ مَدْخُولٌ بِهَا

شرح منصور

قال: (لبنك) طالق، (أو) قال: (منيك) طالق، (أو) قال: (روحك) طالق، (أو) قال: (حملك) طالق، (أو) قال: (سمعك) طالق، (أو) قال: (بصرك) طالق، (أو) قال: (سوادك) طالق، (أو) قال: (بياضك) طالق، (أو) قال (نحوها) كطولك أو قصرك طالق، لم تطلق. قال أبو بكر: لا يختلف قول أحمد أنه لا يقع طلاق وظهار وعتق وحرام بذكر الشعر والسن والظفر والروح، وبذلك أقول (١). انتهى. لأن الروح ليست عضواً ولا شيئاً يستمتع به، أشبهت السمع والبصر، ولأنها تزول عن الجسد في حال سلامة الجسد، وهي حال النوم، كما يزول الشعر، ولأن الشعر، ونحوه أجزاء تنفصل منها حال السلامة، أشبهت الريق والعرق والحمل. (أو) قال/ لها: (يدك)، ولا يد لها، طالق) لم تطلق؛ لإضافة الطلاق إلى ما ليس منها، وكذا إن قال لها: أصبعك طالق، ولا أصبع لها. (أو) قال لها: (إن قمت، فهي) أي: يدك (طالق، فقامت وقد قطعت) يدها قبل قيامها، (لم تطلق) لأن الشرط وجد ولا يد لها، كما لو نُجِزَه إذن.

١٥٤/٣

(وعتق في ذلك) أي: المذكور من الصور، (كطلاق) فإن أضيف العتق إلى ما تطلق به المرأة كيدها، وقع، وإلا، فلا، كشرعها.

فصل فيما تخالف به الزوجة المدخول بها غيرها

أي: التي لم يدخل بها. (تطلق) زوجة (مدخول بها) بوطء، أو خلوة في

(١) معونة أولي النهى ٥٣٠/٧.

بأنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، ثنتين، إلا أن ينوي بتكراره تأكيداً متصلاً، أو إفهاماً.

وإن أكد أولى بثالثة، لم يُقبل. وبهما، أو ثانية بثالثة، قبل.
وإن أطلق التأكيد، فواحدة.

و: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ، فثلاثٌ معاً. ويُقبلُ

شرح منصور

عقد صحيح (ب) - قول زوجها لها: (أنتِ طالق، أنتِ طالق، ثنتين) لأن اللفظ للإيقاع، فيقتضي الوقوع، كما لو لم يتقدمه مثله، (إلا أن ينوي بتكراره تأكيداً متصلاً أو إفهاماً) لانصرافه عن الإيقاع بنية ذلك. وغير المدخول بها تين بالأولى، نوى بالثانية الإيقاع أولاً، متصلاً أو لا. روي ذلك عن علي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود^(١). فإن لم يتصل؛ بأن قال للمدخول بها: أنتِ طالق، وسكت ما يمكنه كلام فيه، ثم أعاده لها، طلقت ثانية، ولو نوى التأكيد؛ لأنه تابع، وشرطه الاتصال، كسائر التوابع.

(وإن) قال لمدخول بها: أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق، و(أكد) الـ (أولى ب) الـ (ثالثة^(٢))، لم يُقبل، للفصل بينهما بالثانية، فتقع الثلاث. (و) إن أكد الأولى (بهما) أي: الثانية والثالثة، قبل؛ لعدم الفصل بينهما، وتقع واحدة. (أو) قال: أردت تأكيد (ثانية بثالثة، قبل) لما مر، فيقع ثنتان وإن لم يقصد بالثانية تأكيداً. (وإن أطلق التأكيد) بأن أراد التأكيد، ولم يعين تأكيد أولى ولا ثانية، (فواحدة) لانصراف ما زاد عليها عن الإيقاع بنية التأكيد.

(و) إن قال لها: (أنتِ طالق وطالق وطالق، فثلاثٌ) طلقاتٍ (معاً) مدخولاً بها كانت أو غيرها؛ لأن الواو تقتضي الجمع بلا ترتيب. (ويُقبل)

(١) أخرج قول علي وابن مسعود البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٣٤/٧، وأورد البيهقي في «معرفة السنن والآثار» ٦٦/١١ عن الشافعي قال: بلغنا عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله ابن مسعود، وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك.

(٢) في الأصل و (م) : «بثالثة» .

حُكماً تأكيداً ثانيةً بثالثةٍ، لا أولى بثانيةٍ.

وكذا «الفاء» و«ثم». وإن غايرَ الحروفَ، لم يُقبل. ويُقبلُ حكماً تأكيداً في: أنتِ مطلقاً، أنتِ مسرحةً، أنتِ مفارقةً، لا مع «واوٍ» أو «فاءٍ» أو «ثم».

وإن أتى بشرطٍ أو استثناءٍ أو صفةٍ، عَقِبَ جملةً، اختصَّ بها...

شرح منصور

منه (حكماً) إرادة (تأكيد ثانية بثالثة) لمطابقتها لها في لفظها، و(لا) يقبل منه تأكيد (أولى بثانية) لعدم مطابقتها لها؛ لاقرانها بالعاطف دونها.

(وكذا الفاء) فلو قال: أنتِ طالق، فطالق، فطالق، فتطلق مدخول بها ثلاثاً، ويقبل منه حكماً تأكيد ثانية بثالثة، لا أولى بثانية. (و) كذا (ثم) إذا قال: أنتِ طالق، ثم طالق، ثم طالق، وأكد الثانيةً بالثالثة، قبل، لا أولى بثانية. (وإن غايرَ الحروف) فقال: أنتِ طالق وطالق فطالق، أو أنتِ طالق ثم طالق فطالق، ونحوه (لم يُقبل) منه إرادة تأكيد لعدم المطابقة / في اللفظ.

١٥٥/٣

(ويقبل حكماً تأكيداً في) قوله: (أنتِ مطلقاً، أنتِ مسرحةً، أنتِ مفارقةً) إذا أراد تأكيد الأولى بما بعدها، أو الثانيةً بالثالثة؛ لأنه أعاد اللفظ بمعناه. و(لا) تقبل منه إرادة التأكيد (مع واوٍ، أو فاءٍ، أو ثم) بأن قال: أنتِ مطلقاً، وأنتِ مسرحةً، وأنتِ مفارقةً، أو أنتِ مطلقاً فمفارقةً، أو أنتِ مطلقاً، ثم مفارقةً، ثم مسرحةً؛ لأن حروف العطف تقتضي المغايرة.

(وإن أتى بشرطٍ) عقب جملة اختص بها، كقوله: أنتِ طالق، أنتِ طالق إن دخلت الدار، فتطلق مدخولاً بها: الأولى في الحال، والثانية إذا دخلت الدار. (أو) أتى بـ (استثناء) عقب جملة اختص بها. فأنتِ طالق، أنتِ طالق إلا واحدة، يقع اثنتان؛ لا اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة، فقد استثنى الكل، أشبه: أنتِ طالق طلاقة إلا طلاقة. (أو) أتى بـ (صفة عقب جملة) نحو: أنتِ طالق، أنتِ طالق صائماً، (اختصَّ بها) فتطلق الأولى في الحال، والثانية

بِخِلَافٍ مَعطوفٍ وَمَعطوفٍ عَلَيْهِ.

و: أَنْتِ طَالِقٌ، لَا بِلِ أَنْتِ طَالِقٌ، فَوَاحِدَةٌ.

و: أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ، أَوْ ثَمَّ طَالِقٌ، أَوْ بِلِ طَالِقٌ، أَوْ بِلِ أَنْتِ طَالِقٌ،
أَوْ: طَلَقَةٌ بِلِ طَلَقَتَيْنِ، أَوْ: بِلِ طَلَقَةٍ، أَوْ: طَلَقَةٌ قَبْلَ طَلَقَةٍ، أَوْ قَبْلَهَا طَلَقَةٌ.
وَلَمْ يُرِدْ: فِي نِكَاحٍ، أَوْ مِنْ زَوْجٍ قَبْلَ ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ حُكْمًا، إِنْ كَانَ وَجِدَ

شرح منصور

إِذَا صَامَتْ، (بِخِلَافٍ مَعطوفٍ وَمَعطوفٍ عَلَيْهِ) إِذَا تَعَقَبَهُ شَرْطٌ أَوْ صِفَةٌ،
فِيَعُودَانِ لِلْكَلِّ. فَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثَمَّ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ، لَا تَطْلُقُ حَتَّى
يَقْدَمَ، فَيَقَعُ طَلَقَتَانِ إِنْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ. وَكَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ
صَائِمَةٌ، فَتَطْلُقُ بِصِيَامِهَا طَلَقَتَيْنِ. وَيَأْتِي مَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي بَابِهِ.

(و) إِنْ قَالَ لَهَا: (أَنْتِ طَالِقٌ، لَا بِلِ أَنْتِ طَالِقٌ، فَوَاحِدَةٌ) نَصًّا، لِأَنَّهُ
صَرَحَ بِنَفْيِ الْأَوَّلِ، ثَمَّ أَثْبَتَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ، فَالْمَثْبُتُ هُوَ الْمَنْفِيُّ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ
الْأَوَّلِيُّ، فَلَا يَقَعُ بِهِ أُخْرَى، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ، كَأَنَّهُ نَسِيَ أَنَّ الطَّلَاقَ
الْمَوْجِعَ لَا يُنْفَى، فَاسْتَدْرَكَ وَأَثْبَتَهُ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ السَّمَاعُ أَنَّ الطَّلَاقَ قَدْ ارْتَفَعَ بِنَفْيِهِ،
فَهُوَ إِعَادَةٌ لِلأَوَّلِ لَا اسْتِثْنَاءٌ طَّلَاقٌ.

(و) إِنْ قَالَ لَهَا: (أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ، أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ (ثُمَّ طَالِقٌ، أَوْ) قَالَ:
أَنْتِ طَالِقٌ (بِلِ طَالِقٌ، أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ (بِلِ أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ) قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ
(طَلَقَةٌ بِلِ طَلَقَتَيْنِ، أَوْ) أَنْتِ (طَالِقٌ طَلَقَةٌ) (بِلِ طَلَقَةٍ) فَتَنْتَانَ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ
تَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، وَ«بِلِ» مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَفْرَدٌ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ اسْمَ
الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ تَحْمَلُ الضَّمِيرَ، وَفِي طَلَقَةٍ بِلِ طَلَقَتَيْنِ، الْأَوَّلَى دَاخِلَةٌ فِيهِمَا،
(أَوْ) قَالَ: طَالِقٌ (طَلَقَةٌ قَبْلَ طَلَقَةٍ أَوْ) طَالِقٌ طَلَقَةٌ (قَبْلَهَا طَلَقَةٌ، وَلَمْ يُرِدْ: فِي
نِكَاحٍ) قَبْلَ ذَلِكَ (أَوْ مِنْ زَوْجٍ قَبْلَ ذَلِكَ) فَتَنْتَانَ. فَإِنْ أَرَادَ: فِي نِكَاحٍ أَوْ مِنْ زَوْجٍ
قَبْلَهُ، فَوَاحِدَةٌ، (وَيُقْبَلُ) مِنْهُ ذَلِكَ (حُكْمًا، إِنْ كَانَ وَجِدَ) نِكَاحٌ أَوْ زَوْجٌ / قَبْلَهُ .

١٥٦/٣

(١-١) فِي (ز): «طَلَقَةٌ فَطَلَقَةٌ».

أو: بعد طلاقه، أو بعدها طلاقاً ولم يُرد: سَيُوقَعُهَا، وَيُقْبَلُ حُكْمًا، فَشِتَانٍ،
إِلَّا غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، فَتَبِينُ بِالْأُولَى، وَلَا يَلْزَمُ مَا بَعْدَهَا.

و: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً مَعَهَا طَلَقَةً، أَوْ مَعَ طَلَقَةٍ، أَوْ: فَوْقَهَا، أَوْ فَوْقَ
طَلَقَةٍ، أَوْ تَحْتَهَا، أَوْ تَحْتَ طَلَقَةٍ، أَوْ: طَالِقٌ وَطَالِقٌ. فَشِتَانٍ.
و: طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ، فَوَاحِدَةٌ، مَا لَمْ يَنْوَ أَكْثَرَ.
وَمَعْلُقٌ فِي هَذَا، كَمَنْجُزٍ.

ف: إِنْ قَمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، أَوْ آخِرُ الشَّرْطِ،

شرح منصور

(أو) قال: طالق طلاقاً (بعد طلاقه، أو) طلاقاً (بعدها طلاقاً ولم يرد) بقوله: بعد
طلاقاً أو بعدها طلاقاً (سيوقعها) عليها بعد. (ويقبل) منه (حكماً) إرادة ذلك؛
لا احتمالها، (فشيتان) يقعان عليه (إلا غير مدخول بها، فتبين بـ) الطلاق (الأولى
ولا يلزم) بها (ما بعدها) لأنها تصير بالبينونة كالأجنبية.

(و) إن قال: (أنت طالق طلاقاً^(١) معها طلاقاً، أو) طالق طلاقاً (مع
طلاقاً، أو) طالق طلاقاً (فوقها) طلاقاً، (أو) طلاقاً (فوق طلاقاً، أو) طلاقاً
(تحتها) طلاقاً، (أو) طلاقاً (تحت طلاقاً، أو) أنت (طالق و طالق، فشيتان)
مدخولاً بها كانت أو غيرها؛ لإيقاعه الطلاق بلفظٍ يقتضي وقوع طلقتين،
فوقتها معاً، كما لو قال: أنت طالق طلقتين.

(و) إن قال: أنت (طالق طالق طالق، فـ) طلاقاً (واحدة) لعدم ما
يقتضي المغايرة، (ما لم ينو أكثر) من واحدة، فيقع ما نواه.
(ومعلق في هذا) المذكور (كمنجوز) على ما سبق تفصيله.

(ف) لو قال: (إن قمت، فأنت طالق و طالق و طالق) فقامت، فثلاث
ولو غير مدخول بها، لأن الواو لمطلق الجمع. (أو آخر الشرط) فقال: أنت
طالق و طالق و طالق إن قمت، فقامت، فثلاث معاً، ويقبل حكماً تأكيداً ثانية

(١) بعدها في (ز) و(س): «طلاقاً».

(٢-٢) ليست في الأصل.

أو كرّره ثلاثاً بالجزاء، أو: فأنت طالق طلقاً معها طلقتان، أو مع طلقتين، فقامت، فثلاثٌ.

و: إن قمتِ فأنتِ طالقٌ فطالقٌ، أو ثم طالقٌ، فقامت، فطلقاً إن لم يدخل بها. وإلا فثنتان.

وإن قصدَ إفهاماً، أو تأكيداً في مكرّرٍ مع جزاءٍ، فواحدةٌ.

شرح منصور

بثالثة، لا تأكيداً أولى بثانية، (أو كرهه) أي: الشرط (ثلاثاً بالجزاء) بأن قال: أنت طالق إن قمت، أنت طالق إن قمت، أنت طالق إن قمت، فقامت (١)، فثلاثٌ. (أو) قال: إن قمت (فأنت طالق طلقاً معها طلقتان، أو) (٢) طالق طلقاً (٢) (مع طلقتين، فقامت، فثلاث) معاً؛ لاقتضاء اللفظ ذلك، كقوله: ثلاثاً.

(و) إن قال: (إن قمت، فأنت طالق فطالق، أو) إن قمت، فأنت طالق (ثم طالق، فقامت، ف) سيقع بها (طلقاً إن لم يدخل بها) لأنها تبين بالأولى، فلا تلحقها الثانية. (وإلا) بأن كانت مدخولاً بها، (فثنتان) إذا قامت؛ لوقوع الأولى رجعية، وهي يلحقها طلاقه.

(وإن قصدَ) مُوقِعَ (إفهاماً أو) قصد (تأكيداً في مكرّرٍ) متصل (مع

جزاء) كقوله: إن قمت، فأنت طالق، إن قمت فأنت طالق، يقصد إفهامها (٣) أو التأكيد، (فواحدةً) لصفه عن الإيقاع، كما سبق في المنجز.

(١) ليست في الأصل.

(٢-٢) في (س): «أو قال إن قمت».

(٣) في (س): «إفهاماً».